

سعید بوالشعیر



النظام السياسي الجزائري

دراسة تحلیلية لطبيعة نظام الحكم
في ضوء دستوري 1963 و 1976

الجزء الأول

الفهرس

مقدمة

5	الباب الأول
43	نظام الحكم في ظل دستور 1963 بين النظرية والممارسة.....
45	الفصل الأول: تنظيم السلطة خلال المرحلة الانتقالية
46	المبحث الأول: سيطرة الجبهة على الهيئة التنفيذية المؤقتة
49	المبحث الثاني: الإقسامات داخل الجبهة والإتجاه نحو تركيز السلطة.....
61	الفصل الثاني: تنظيم السلطات بعد إنشاء المجلس التأسيسي
63	المبحث الأول: من مطلب سلطة دولة الشعب إلى دولة السلطة
76	المبحث الثاني : تعيين رئيس الحكومة
81	المبحث الثالث : التشريع باسم الشعب
84	المبحث الرابع: إعداد الدستور
89	الفصل الثالث: تنظيم السلطات في ظل دستور 1963
90	المبحث الأول: السلطة التشريعية
95	المبحث الثاني: السلطة التنفيذية
99	المبحث الثالث: شخصنة السلطة
109	الباب الثاني
109	نظام الحكم المؤقت بعد 18 جوان 1965 وبناء الدولة من القاعدة.....
111	الفصل الأول: التكيف القانوني لحركة 19 جوان 1965
111	المبحث الأول: الحركة تصحيحية
118	المبحث الثاني: الحركة إنقلاب وإقصاء لصاحب السلطة الأصيل.....
129	الفصل الثاني: التنظيم المؤقت للسلطات طبقاً لأمر 10 جويلية 1965
129	المبحث الأول: مجلس الثورة والحكومة
130	- الفقرة الأولى: مجلس الثورة - من ممثل الحزب والدولة وهيئة تداولية إلى جهاز لإقرار التفرد بالسلطة -
134	- الفقرة الثانية: الحكومة
135	المبحث الثاني رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء وتركيز السلطة

الفصل الثالث: بناء الدولة من القاعدة 153	المبحث الأول: البلدية 156
- الفقرة الأولى: المجلس الشعبي البلدي 156	- الفقرة الثانية: الجهاز التنفيذي للبلدية 159
المبحث الثاني: الولاية 161	المبحث الأول: المجلس الشعبي الولاي 161
- الفقرة الثانية: الجهاز التنفيذي للولاية 162	-
المبحث الثالث: تأسيس المؤسسات المركزية من قبل مجلس الثورة بموجب دستور 1976 163	
الباب الثالث	
الحزب ومشروع الثورة في النصوص الرسمية 167	
الفصل الأول: مفهوم وحدة السلطة و الثورة 169	المبحث الأول: مفهوم وحدة السلطة 169
المبحث الأول: مفهوم وحدة السلطة 169	المبحث الثاني: مفهوم الثورة 172
الفصل الثاني: ملازمة الدولة والحزب للثورة الإشتراكية 177	المبحث الأول: الدولة والأمة 177
- الفقرة الأولى: مميزات الدولة الجزائرية في النصوص 177	- الفقرة الثانية: الدولة والأمة 183
أولاً: إهمال الإهتمام بالمجتمع المدني كقاعدة لإنشاء الأمة 184	ثانياً: أهمية إنشاء الأمة 194
ثالثاً: قصور النظريات الخاصة بالأمة على احتواء كافة مكوناتها وأولوياتها 200	- الفقرة الثالثة: وجوب تدخل السلطة لتصحيح موقفها حيال المجتمع المدني وعنابر
المهوية الوطنية لتدعم تلاحم الشعب لصالح قوة وفعالية الدولة 205	المهوية الوطنية 205
المبحث الثاني: أولوية الحزب وقيادته للدولة نظرياً وتركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية 211	المبحث الثاني: أولوية الحزب وقيادته للدولة نظرياً وتركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية 211
المبحث الثالث: الحزب مؤسس نظام الحكم وقائد المجتمع بعد الاستقلال نظرياً 215	المبحث الثالث: الحزب بعث الحزب من جديد وتحول نظرياً إلى وسيلة لتحقيق
مشروعه السياسي 231	مشروعه السياسي 231
المبحث الأول : الميثاق الوطني 231	المبحث الأول : الميثاق الوطني 231
- الفقرة الأولى: الجهة التي أعدت الميثاق الوطني 233	- الفقرة الأولى: الجهة التي أعدت الميثاق الوطني 233

الفقرة الثانية: طريقة إقراره 255	- الفقرة الثالثة: القيمة القانونية للميثاق الوطني 237	- الفقرة الرابعة 239
المبحث الثاني: الحزب في الميثاق الوطني وعلاقته بالدولة 239		
الباب الرابع		
وحدة السلطة والقيادة السياسية وأثرهما على تنظيم وعمل الحزب والدولة وتوزيع الوظائف 247		
الفصل الأول: المؤسسة التنفيذية تقود الحزب وتحيى بقراراته وقرر مصيرها 249		
المبحث الأول : المؤتمر 250		
المبحث الثاني : اللجنة المركزية 254		
المبحث الثالث : المكتب السياسي 260		
الفصل الثاني: مكانة المؤسسة التنفيذية في الدولة في ظل دستور 1976 265		
المبحث الأول: الأسباب التي أدت إلى تحرير أولوية المؤسسة التنفيذية على غيرها من المؤسسات 266		
المبحث الثاني: الرئيس على مستوى المؤسسة التنفيذية 268		
المبحث الثالث: دور رئيس الجمهورية وسلطاته تحوله الإستحواذ على مفاتح قبة النظام السياسي 270		
الفقرة الأولى: تنظيم وقيادة المؤسسة التنفيذية 271		
الفقرة الثانية: ممارسة السلطة التنفيذية 272		
الفصل الثالث: عضوية قيادة المؤسسة التشريعية في قيادة الحزب قيد على حرية العمل التشريعي 277		
المبحث الأول: الترشيح بواسطة الحزب الواحد وتوجيه المؤسسة التنفيذية وسيلة لإحتواء المؤسسة التشريعية 277		
المبحث الثاني: التأثير الداخلي للحزب على المؤسسة التشريعية 283		
الفصل الرابع : توزيع الوظائف في ظل دستور 1976 295		
المبحث الأول: الوظيفة التنفيذية 296		
المبحث الثاني: الوظيفة التشريعية 303		
الخاتمة 309		
المراجع 311		
الفهرس 325		